

مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع

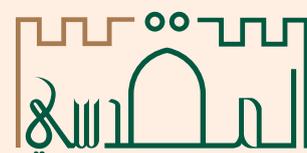
نشرة دورية تصدر عن مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع تهتم بحقوق المرأة في القدس الشرقية - بالعربية والانجليزية والاطالية

في هذا العدد

- ٢ • مقدمة
- ٣ • إنجازات المشروع
- ٥ • قصة امرأة من القدس
- ٧ • حق المرأة المقدسية في السكن
- مشكلة عدم المساواة بالأجور بين النساء والرجال في إيطاليا
- ٨

مشروع

«تعزيز فرص السلام من خلال إنهاء انتهاك حقوق المرأة في القدس الشرقية-المساواة بين الجنسين»



المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

المكتب الرئيسي: القدس، وادي الجواز

شارع المقدسي ٥٩، ص.ب: ٢٠٧٣٥

هاتف: ١٢٨٥٩١٨ / ١٢٧٨٩٩٧

الرقم المجاني: ٧١٧-٧٠٩-١٧٠٠

فاكس: ١٢٨٩٢٨٤

legal@al-maqdese.org

فرع الرام

الشارع الرئيسي، عمارة الجولاني، ط ١

هاتف: ١١٦-٢٣٤ / ٢٣٤٧٠٧٧ فاكس: ٢٣٤٩١٤٩

بريد الكتروني: info@al-maqdese.org

www.al-maqdese.org

حقوق الإنسان أولاً

المقدمة :

إن الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني ورصد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهذه الحقوق هو من أسمى الأهداف التي تسعى مؤسسة المقدسي عبر برامجها المختلفة إلى تحقيقها ودعمها من أجل الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني ككل وسكان مدينة القدس على وجه الخصوص، ويوظف طاقم المقدسي جهوده لتعزيز سبل الدفاع عن جميع حقوق المواطن المقدسي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية من خلال برامجه الغنية. أما هذه النشرة فستعرض جوانب من مشروع «تعزيز فرص السلام من خلال إنهاء انتهاك حقوق المرأة في القدس الشرقية- المساواة بين الجنسين»، الذي حقق العديد من أهدافه في مجال المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في القدس الشريف.

سوف تعرض النشرة إنجازات المشروع الوفيرة السابقة، كما وستلقي الضوء على حق المرأة الفلسطينية في السكن من خلال توفير بيئة آمنة وصحية لها تحتضنها من عواقب هدم المنازل والتهجير القسري الذي تفرضه قوانين الاحتلال الغاصبة. لاسيما أن المرأة هي حجر الأساس في المجتمع والعائلة بغض النظر عن العرق أو الدين أو التقاليد المتبعة. كما وستتناول أيضا قصة امرأة مقدسية تكبدت ألوان المعاناة جراء تفكك عائلتها وسعيها نحو تحصيل وثيقة «جمع شمل» لزوجها.

ولا يقتصر هذا المشروع على تحقيق العدالة والمساواة للمرأة الفلسطينية وحسب، وإنما يمتد أيضا لمتابعة شؤون المرأة في إيطاليا من خلال تعاون مؤسسة المقدسي مع مؤسسة "مركز الدراسات والمبادرات الأوروبية CESIE" الشريكة، كما أن هذه النشرة ليست الوحيدة التي تبرز إنجازات هذا المشروع وإنما قد سبقت بالعديد من النشرات التي جمعت ما بين المرأة الفلسطينية والايطالية لدعم مساراتهم النفسية والقانونية، فقد عرضت نشرات سابقة للمشروع أنشطة العلاج النفسي التي نفذت في مدينة القدس وجلسات رفع الوعي الحقوقي والاجتماعي، إضافة إلى التدريب الحقوقي والمهني، كل ذلك من أجل تعزيز ثقة المرأة بنفسها وبحقوقها على كافة الأصعدة ولتمكينها بعد حصولها على المعرفة والتدريب من الدفاع عن نفسها، ومجابهة قوى الاحتلال الصهيوني على المستوى المحلي، أما بالنظر إلى وضع المرأة دوليا فستخصص النشرة جزءا من محتواها لتناول قضية المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في إيطاليا.





إنجازات المشروع:

بدأ تنفيذ مشروع المساواة بين الجنسين والممول من قبل الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١١/١/١. ويقوم المشروع على أنشطة وفعاليات متنوعة، تتراوح ما بين ورشات توعية، ودورات تدريبية، وإصدار منشورات، وهي أنشطة تهدف في المحصلة لرفع وعي حول الانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها المرأة المقدسية وتمكينهن. وفيما يلي ملخص لأبرز أنشطة المشروع التي نفذت خلال السنة الأولى:

أولاً: تم عقد ٢٣ جلسة استشارية نفسية ووقائية (فردية وجماعية) لنساء مقدسيات تعرضت منازلهن للهدم، أو تلقت تهديداً بهدمها.

ثانياً: تم عقد ورشات عمل لنساء مقدسيات بالتعاون بهدف رفع وعيهن فيما يتعلق بحقوق التخطيط.

ثالثاً: تم عقد ورشات عمل لرفع وعي النساء حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بالقوانين الإسرائيلية والدولية.

رابعاً: تم عقد تدريب للمؤسسات النسوية حول توثيق الانتهاكات والقوانين الدولية ذات صلة. وقد عقدت هذه الدورة على مدار أربعة أيام، وفي نهاية اليوم الرابع تم تسليم المشاركات والمشاركين شهادات تقدير.

خامساً: إصدار كتاب قصصي يروي معاناة النساء المقدسيات اللواتي تعرضت بيوتهن للهدم أو شردن منها قسراً، كما سيصدر قريباً الكتاب القصصي الثاني الذي يصور معاناة النساء المقدسيات فيما يتعلق بالحق في الإقامة والسكن ولم الشمل وسحب الهويات.

- سادسا: إصدار خمس نشرات (بمعدل نشرة كل شهرين) تتحدث عن أوضاع النساء المقدسيات ومعاناتهن. وعن القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة. إضافة إلى قصص ومواضيع ترسل من قبل مركز الدراسات والمبادرات الأوروبي.
- سابعا: رسم لوحتين جداريتين تصور الانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية وخاصة المقدسية فيما يتعلق بهدم المنازل والتشريد.
- ثامنا: إصدار دراسة تحليلية حول وضع النساء اللواتي تم تشريدهن والآثار التي ترتبت على ذلك، إضافة إلى احتياجاتهن.

قصة امرأة من القدس

«لم أفكر أبداً بترك هذه البلاد. ولن أفكر بذلك قط! هذه بلادنا وخيراتها لنا. ولن نفرط بها مهما حصل. مررنا بظروف أشد صعوبة وقهراً في الماضي. ومع ذلك لم نتركها! لن نجعلهم يتلذذون بها. القدس عاصمتنا الأبدية ومن الواجب علينا أن نحميها ونحافظ عليها»

كان هذا ختام حوار دار في شقة في أحد أحياء مخيم شعفاط. تأوي زوجين وأبناءهم الستة. أكبرهم يبلغ من العمر عشرين عاماً. وفتاة متزوجة. وأصغرهم لا تتجاوز العامين. لم تكتب السعادة لتكون رفيقة لهذه الأسرة. فقد خبطت الحكاية لتروي مأساة مستمرة وكأنها فرض واجب. في تفاصيل هذه الحكاية أحداث قد يظن البعض أنها عادية لكن من عاشها فقط يفهم مدى قسوتها وأثرها على حياة أسرة كبيرة كهذه.

تزوجت السيدة س.خ عام ١٩٩١. وزوجها مواطن فلسطيني يحمل هوية خضراء اللون حمراء المفعول. تعيق حركته وعمله وحصوله على مصدر رزق ثابت! كل ما أرادته السيدة س.خ أن تجمع شمل أسرته. وحاولت ذلك بعد أن تزوجت مباشرة. كانت تتنقب ما بين الضفة والقدس طوال تلك المدة من منزل لآخر. وفي العام ١٩٩٤ تقدمت بطلب لم شمل بهد أن أُنجبت ثلاثة من أبنائها. وظل زوجها يحصل على إقامات وتصاريح حتى عام ١٩٩٨. حيث تم تجميد الإقامة. فاضطرت إلى العودة للسكن في مناطق الضفة الغربية لفترة طويلة...

في عام ٢٠٠١ أُنجبت طفلاً آخر. إلا أنه كان يعاني من عجز لم يمهل الكثير من الوقت. فقط كان الطفل يعاني من شلل في رجليه وماء في الدماغ. ولم يحصل على العلاج اللازم لعدم توفره حيث كانت تسكن آنذاك في منزل قضاء سلفيت. قررت أن تبدأ معركتها مع المؤسسات الإسرائيلية. فبدأت من حيث تعرضت لأول ضربة موجعة. من مؤسسة التأمين الوطني. أخبروها أنه يتوجب عليها تثبت أنها مقيمة في مدينة القدس لمدة سنة واحدة على الأقل. وكان لهم ما أرادوا ونالت هي ما أرادته. توجهت بعد ذلك لوزارة الداخلية. حيث لاقت صعوبات أكبر وواجهت عقبات أشد. فعلى الرغم من أنها أثبتت أنها مقيمة في مدينة القدس لمدة سنتين. إلا أنها وفي كل مرة تقدم فيها ملف لم الشمل كان يقابل بالرفض. بحجة أن الأوراق غير مكتملة. وهي الحجة الأشد لطفاً! لم تياس وظلت تتحمل الكثير. مبالغ مادية باهظة تدفع في كل زيارة. والاصطفاف بطوابير لا تعرف أين تبدأ وأين تنتهي. كل ذلك مقابل الحصول على وثيقة. ويا لها من وثيقة!

كان ابنها الأكبر يبلغ من العمر ١٤ عام عند صدور لم الشمل. ولم تتمكن من تسجيله في هويتها. وظل يحصل على تصاريح زيارة فقط. ولا يمكنه العمل في السوق الإسرائيلي. كما أنه لم يكمل تعليمه الجامعي. وهو الآن جليس البيت. خوفاً من أن يلقي القبض عليه لو عمل في منطقة إسرائيلية دون تصريح عمل.

حتى عام ٢٠٠٨. لم تكن أحوالهم المادية تسمح لهم بان يعينوا محامياً خاصاً يتولى الأمور. فكانت تخرج بمفردها لتقديم المعاملات. وكانت تضطر لترك أطفالها الصغار في المنزل وحدهم منذ الصباح الباكر. وفي كثير من الأحيان كانت ابنتها الكبرى تتغيب عن دوامها المدرسي لتبقى مع إخوتها الصغار. حتى اضطرت لترك المدرسة. فنضجت قبل أوانها.

قصة امرأة من القدس قصة امرأة من القدس

بعد ذلك، كانت تتوجه للوزارة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء التصريح لتقوم بتجديده ولإتمام الإجراءات اللازمة. ذقت الألم والمرارة في كل زيارة لها. وعانت من آلام في ظهرها وقدميها جعلتها طريحة السرير ليومين. ومن قصص معاناتها في تلك الوزارة المشؤومة أنها كانت تحمل بداخلها طفلتها الصغيرة، وخرجت من بيتها قبل شروق الشمس لتحجز لنفسها مكانا في ذلك الصف العميق، عليها تتمكن من الدخول، إلا أن ذلك لم يحدث. تسعة ساعات وهي تقف على قدميها حتى انهارت قواها بالكامل. فحملت إلى الخارج ولزمت منزلها لفترة من الوقت بعد تلك الحادثة.

ماديا، كانت تحصل على ضمان الدخل من مؤسسة التأمين الوطني، والذي كان يقدر بحوالي ١٨٠٠ شيكل، إضافة إلى مبلغ يعادل ٧٠٠٠ شيكل بدل عجز لابنها قبل وفاته. تمكنت من خلاله من تجديد أثاث البيت. الأمر الذي جعل مراقبي التأمين يعيدون التفكير في المبلغ الذي تحصل عليه كضمان دخل، خاصة وأن سخرية القدر لعبت دورها وأتقنته جيدا. ففي اليوم الذي يزور فيه مفتش التأمين المنزل، يعود زوجها من أول أيام عمله، مرتديا زيا العمل ويا لها من صدفة!

كل شيء يهون. ولكن يبقى همها الأكبر هو ابنها الأكبر. فهو لا يحمل هوية مقدسية، ولا يحصل إلى على تصاريح زيارة، والمشغلون يرفضون تقديم طلب تصريح عمل لأن ذلك سيكلفهم مبالغ ليست بالقليلة. ومع ذلك فيبقى الأمل قائما لديها. فدوام الحال من الحال. بالأمس غير البعيد لم يكن هناك جدار أو حاجز عسكري بين هنا وهناك، ومن يدري ما قد تؤول إليه الأمور في الغد!



حق المرأة المقدسية في السكن:

لا تزال المرأة الفلسطينية بشكل عام والمقدسية بشكل خاص تعاني من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة وخاصة فيما يتعلق بحقها في السكن. ولا تزال آليات الاحتلال تسحق كل ما يقع تحت عجلاتها من حجر وشجروبشر، غير مبالية بأية قرارات أو موثيق دولية أكدت وبشكل واضح وصريح على حق الفرد بالعيش والسكن في منزل لائق وملائم.

يعرف الحق في السكن على النحو الآتي: «يحق لكل فرد الحصول على مأوى صحي وآمن ويحقق السلامة، وبتكلفة ميسرة، ويحتوي على الخدمات والتسهيلات والاحتياجات الأساسية، مع التمتع بكامل حرية الاختيار من دون تمييز، وضمان حقه القانوني في الامتلاك أو الحيازة من دون التعرض للطرد الاعتباطي أو الإخلاء القسري». ومن المعلوم أن مهمة بناء المنازل لا تقع بشكل أساسي على الحكومات، إلا أنه يتوجب عليها تمكين المواطنين من الحصول على السكن الملائم والأمن، وضمان الحق في السكن الملائم، وعدم التعرض للمواطنين وطردهم بشكل تعسفي من منازلهم، إلا أن الفجوة بين الواقع والمتوقع كبيرة جداً، فجميعنا يشهد على السياسات الإسرائيلية المتبعة لتهجير الفلسطينيين من ديارهم خاصة في القدس الشرقية والمناطق المحيطة، حتى أنها تحرمهم من الحقوق الأساسية الواجب توفرها، كالمياه والكهرباء والاتصالات، كل ذلك ضمن سياسة واضحة تهدف لإبعاد المقدسيين عن أراضيهم وبيوتهم وأعمالهم.

المرأة المقدسية جزء من هذه المعاناة، فكثير من النساء المقدسيات يعشن في منازل لا تتوفر فيها الحد الأدنى من مواصفات السكن الملائم، وكثير منهن يعترضن لمضايقات إسرائيلية من قبل المستوطنين بحماية من الجيش الإسرائيلي، الذي يقف مكتوف الأيدي عند قيام المستوطنين بتخريب وحرق وإتلاف البيوت العربية في القدس وفي مناطق الضفة الغربية.

مع هذا تبقى المرأة المقدسية صامدة في منزلها، مدافعة عن حقها في العيش والسكن في بيت حتى وإن لو جُد فيه ما يلبي احتياجاتها اليومية، إلا أنه يبقى لها ستر من أهوال خارجية لا تعلم ما قد تجلبه لها...

مشكلة عدم المساواة بالأجور بين النساء والرجال في إيطاليا ؛

في تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد عام ٢٠١٠، تبين أن إيطاليا تحتل المركز الواحد وعشرون بعد المئة (من أصل ١٣٤) فيما يتعلق بالمساواة بالأجور بين الرجال والنساء. كما تحتل المركز السابع والثمانون فيما يتعلق بالمشاركة في العمل، وتقع في المركز السابع والتسعون فيما يتعلق بفرص النساء في الحصول على مراكز قيادية في العمل. هذا يعني تراجع إيطاليا بسبعة مراكز منذ العام ٢٠٠٨، وبذلك فهي تحتل المركز الأخير في أوروبا. تقول السيدة تارانتولا (مديرة البنك الإيطالي) أن «هناك الكثير من العمل اللازم القيام به في هذا المجال، لأن إيطاليا تحتل مركزاً متأخراً من حيث معدلات توظيف الإناث. كما أن نسبة حصول النساء على مراكز عليا في العمل محدودة والبيانات المتوفرة تؤكد ذلك. ولسوء الحظ فإن البيانات الجديدة التي يقدمها التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٠ - منتدى الاقتصاد العالمي أسوأ من نتائج العام السابق.»

٤٥٪ من النساء الإيطاليات فقط تعملن خارج منازلهن، وهي نسبة ليست بالعالية. (مع ملاحظة أن معدل الولادة في إيطاليا هو الأدنى في أوروبا بحيث لا يتجاوز ١,٣ طفل لكل امرأة). وهؤلاء النساء يحصلن على أجر أقل مما يحصل عليه الرجل بنسبة ٢٠٪. (صحيفة نيوزويك ١١/٢٢/٢٠١٠)

يرى البنك الإيطالي أنه لو تم تحقيق أهداف اتفاقية لشبونة بإشراك ٦٠٪ من النساء في سوق العمل، ستتحسن صورة إيطاليا بنسبة ٧٪.



هذا المشروع بتمويل من
الاتحاد الأوروبي